سلسلة قانون حماية البيانات الشخصية في سلطنة عمان

الجزء الأول - ملخص قانون سلطنة عمان

ملخص قانون سلطنة عمان

مقدمة

تتناول "سلسلة قانون حماية البيانات الشخصية في سلطنة عمان" ما يلي:

- ملخص قانون حماية البيانات الشخصية (**"القانون"**)
- ملخص اللائحة التنفيذية للقانون (**"اللائحة التنفيذية"**)

في ١٣ فبراير ٢٠٢٣ دخل القانون حيز التنفيذ في سلطنة عمان (**"عمان"**). وهو القانون الرئيسي في عمان الذي ينظم استخدام البيانات الشخصية.

دخلت اللائحة التنفيذية حيز التنفيذ في ٥ فبراير ٢٠٢٤. ومع ذلك، حصلت جميع الجهات في عمان على فترة تصحيحية مدتها سنة واحدة - حتى ٥ فبراير ٢٠٢٥- لضمان الالتزام باللائحة التنفيذية.

وكقاعدة عامة، يجب على **جميع الجهات العامة والخاصة** الالتزام بالقانون واللائحة التنفيذية.

وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في عمان (**"الوزارة"**) هي السلطة المختصة المسؤولة عن تنفيذ القانون واللائحة التنفيذية.

وينص القانون على غرامات (تصل إلى ٠٠٠ .٥٠٠ ريال عماني) لمخالفة أحكامه. كما يجوز للمحاكم فرض غرامات تتراوح من ٥٠٠ ريال عماني إلى ٠٠٠ . ٥٠٠ ريال عماني ويجوز للوزارة فرض غرامات إدارية تصل إلى ٢٠٠٠ ريال عماني.

الملاحظات المهمة الرئيسية:

يتميز القانون في عمان عن باقي القوانين المماثلة في الشرق الأوسط (على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) بما يلي:

- ينص القانون على أساس قانوني واحد فقط لمعالجة البيانات الشخصية - الموافقة الصريحة لصاحب البيانات.
- ينص القانون على قائمة كبيرة من الحالات التي لا ينطبق فيها القانون على الإطلاق. ومن بين هذه الحالات، على سبيل المثال، تنفيذ التزام قانوني، وتنفيذ عقد، ومعالجة البيانات المتوفرة في المصادر المفتوحة، وما إلى ذلك. وعادةً ما تكون هذه الحالات ضمن نطاق قوانين حماية البيانات الشخصية.
- يتطلب القانون الحصول على تصريح خاص لمعالجة البيانات الشخصية التي تعتبر عادة حساسة (مثل البيانات الصحية).

نطاق القانون

ماذا ينظم القانون؟

ينظم القانون معالجة[١] البيانات الشخصية. يشمل نطاق القانون ما يلي:

- معالجة البيانات الشخصية من أي **نوع** (مثل معلومات الاتصال، والبيانات الصحية، والبيانات الائتمانية، وما إلى ذلك)؛
- معالجة البيانات الشخصية **من أي مصدر** (على سبيل المثال، تلك التي يقدمها الأفراد مباشرة إلى الجهات أو التي نحصل عليها الجهة من مصادر أخرى، وما إلى ذلك)؛
- معالجة البيانات الشخصية **بأي شكل من الأشكال** (على سبيل المثال، إلكترونية أو ورقية، منظمة أو غير منظمة، وما إلى ذلك).

يتم تعريف البيانات الشخصية في القانون على النحو التالي[٢]: البيانات التي تجعل شخصا طبيعيا معرفا، أو قابلا للتعريف بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك بالرجوع إلى معرف أو أكثر، الاسم أو الرقم المدني أو بيانات المعرفات الإلكترونية أو البيانات المكانية، أو بالرجوع إلى عامل أو أكثر خاص بالهوية الجينية أو الجسدية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية.

ولذلك، فإن أي بيانات يمكن على أساسها تحديد هوية الفرد تعتبر بيانات شخصية بموجب القانون. تشمل الأمثلة اسم الفرد ورقم الهاتف ورقم الحساب المصرفي.

إذا كان من المستحيل تحديد فرد معين من البيانات المعنية، فإن هذه البيانات ليست بيانات شخصية ولا ينظم القانون على استخدامها. تشمل الأمثلة البيانات مجهولة المصدر وأرقام المبيعات والبيانات المتعلقة بعدد الزيارات الإجمالية على صفحة الويب.

لا يقدم القانون تعريفًا محددًا للبيانات الحساسة. ومع ذلك، تشترط المادة ٥ الحصول على تصريح من الوزارة لمعالجة الفئات التالية من البيانات الشخصية:

١	البيانات الجينية	٥	الحياة الجنسية
٢	البيانات الحيوية (مثل ضغط الدم ومعدل ضربات القلب)	٦	الآراء السياسية أو الدينية او المعتقدات
٣	البيانات الصحية	٧	البيانات المتعلقة بالإدانة الجزائية
٤	الأصل العرقي	٨	البيانات المتعلقة بالتدابير الأمنية

عادة، في قوانين حماية البيانات الشخصية في البلدان الأخرى، تعتبر فئات البيانات هذه بيانات حساسة.

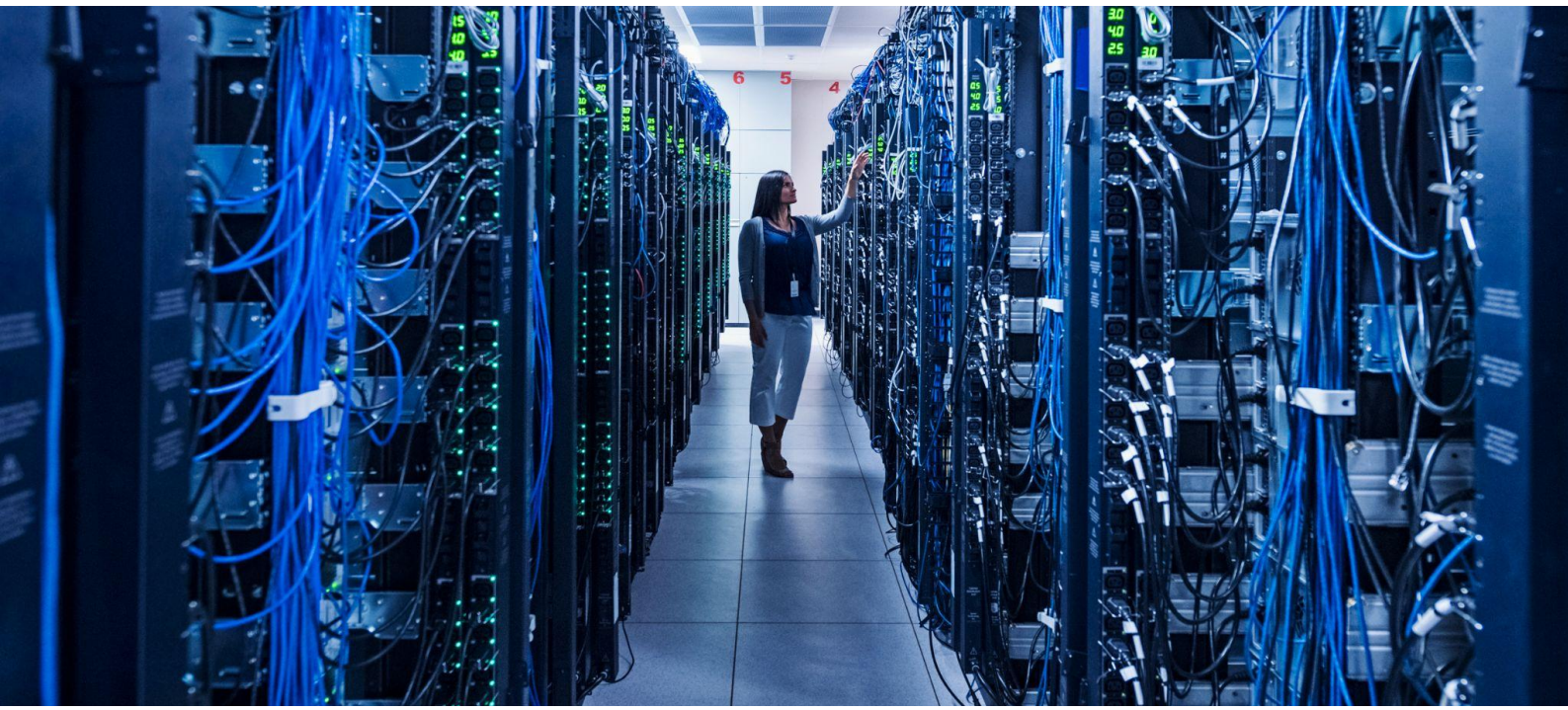

[١] المعالجة تعني استخدام البيانات الشخصية بأي طريقة.
[٢] المادة رقم ١ من القانون.

أدوار والتزامات الجهة بموجب القانون:

ما هي الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجهة بموجب القانون؟

ينص القانون على دورين للجهة فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية - المتحكم والمعالج.

المتحكم هو الجهة التي تحدد أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية يقوم بهذه المعالجة بمفرده أو يفوض المعالجة إلى جهة أخرى نيابة عنه.

المعالج هو الجهة التي تقوم بمعالجة البيانات الشخصية نيابة عن المتحكم.

ما هي الالتزامات الرئيسية للمتحكم؟

الموافقة: يجب على المتحكم الحصول على موافقة صاحب البيانات الشخصية[٣] قبل معالجة البيانات الشخصية.

الضوابط والإجراءات: يجب على المتحكم وضع ضوابط وإجراءات لمعالجة البيانات الشخصية، بما في ذلك تقييمات المخاطر ونقل البيانات عبر الحدود والتدابير الفنية لضمان الامتثال للقانون.

إشعار الخصوصية: قبل معالجة البيانات الشخصية يجب على المتحكم إبلاغ أصحاب البيانات كتابيًا بالجوانب المختلفة للمعالجة، بما في ذلك غرض المعالجة ومصدر البيانات وإجراءات المعالجة وما إلى ذلك.

[٣] صاحب البيانات هو أي فرد يمكن معالجة بياناته الشخصية.

ما هي الالتزامات الرئيسية للمتحكم؟ (التكملة)

الامتثال لضوابط الوزارة: يجب على المتحكم الالتزام بالضوابط والإجراءات التي وضعتها الوزارة لضمان معالجة البيانات الشخصية بما يتوافق مع القانون.

التعاون مع الوزارة: على المتحكم التعاون مع الوزارة بتوفير البيانات والمستندات اللازمة بناء على طلبها.

تعيين مدقق خارجي: بناءً على طلب الوزارة، يجب على المتحكم تعيين مدقق خارجي للتحقق من الالتزام بإجراءات وضوابط المعالجة. ويجب على المتحكم تقديم نسخة من تقرير المدقق إلى الوزارة.

إدارة الوثائق: يجب على المتحكم الاحتفاظ بالمستندات المتعلقة بعمليات المعالجة وفق المواعيد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

إشعار اختراق البيانات: في حالة حدوث اختراق للبيانات الشخصية، يجب على المتحكم إخطار الوزارة وأصحاب البيانات.

تعيين مسؤول حماية البيانات الشخصية: يجب على المتحكم تعيين مسؤول حماية البيانات الشخصية وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

سرية البيانات الشخصية: يجب على المتحكم التأكد من سرية البيانات الشخصية والحصول على موافقة مسبقة من أصحاب البيانات قبل نشر بياناتهم الشخصية والكشف عنها.

الموافقة على الإعلان أو التسويق: قبل إرسال أي مواد إعلانية أو تسويقية ذات أغراض تجارية، يجب على المتحكم الحصول على موافقة كتابية من أصحاب البيانات.

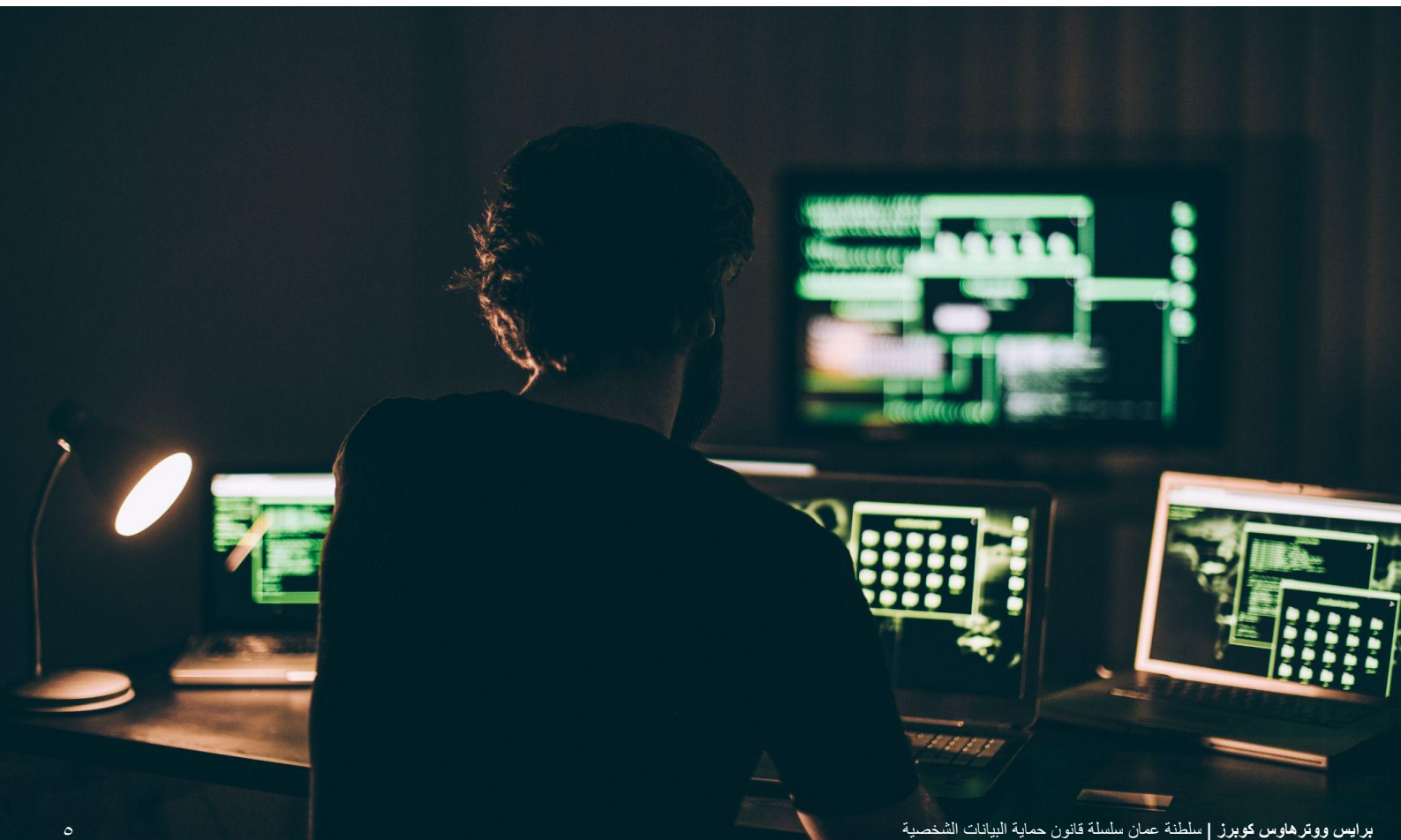

ما هي الالتزامات الرئيسية للمعالج؟

الالتزام بضوابط الوزارة: يجب على المعالج الالتزام بالضوابط والإجراءات التي وضعتها الوزارة لضمان معالجة البيانات الشخصية بما يتوافق مع القانون.

التعاون مع الوزارة: يجب على المعالج التعاون مع الوزارة من خلال تقديم البيانات والمستندات اللازمة بناء على طلبها.

تعيين مدقق خارجي: بناءً على طلب الوزارة، يجب على المعالج تعيين مدقق خارجي للتحقق من الالتزام بإجراءات وضوابط المعالجة. ويجب على المتحكم تقديم نسخة من تقرير المدقق إلى الوزارة.

إدارة المستندات: يجب على المعالج الاحتفاظ بالمستندات المتعلقة بعمليات المعالجة وفقاً للجدول الزمني والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مبادئ معالجة البيانات الشخصية

لا ينص القانون بشكل صريح على أي مبادئ لحماية البيانات الشخصية. ومع ذلك، هناك بعض المبادئ المهمة لحماية البيانات الشخصية التي يجب أن تأخذها أي مؤسسة تعالج البيانات الشخصية في عمان بعين الاعتبار. إذ إن الالتزام بهذه المبادئ سيساعد أيضًا على الالتزام بالقانون.

الرقم	المبدأ	وصف المبدأ
١	النظامية والأمانة والشفافية	• يجب التأكد من جمع البيانات الشخصية بعد حصول على موافقة صاحب البيانات الشخصية فقط • معالجة البيانات الشخصية فقط بالطرق التي يتوقعها صاحب البيانات بشكل معقول. • ينبغي تزويد الأفراد بما يوضح لهم كيفية معالجة بياناتهم الشخصية.
٢	محدودية الغرض	يجب أن يكون لدى الجهة غرض محدد لمعالجة البيانات الشخصية.
٣	تقليل البيانات	يجب على الجهة معالجة البيانات الشخصية التي تحتاجها حقًا فقط وليس أكثر.
٤	محدودية التخزين	يجب على الجهات عدم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية لفترة أطول من حاجتها إليها (ما لم يكن التخزين الأطول مطلوبًا بموجب القانون).
٥	الدقة	يجب على الجهة التأكد من تحديث البيانات الشخصية، واتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح وتحديث البيانات غير الدقيقة.
٦	النزاهة والسرية	يجب على الجهة تنفيذ ضوابط أمنية كافية لضمان حماية البيانات الشخصية من الفقدان أو التدمير أو الضرر.
٧	المسؤولية	يجب أن يكون لدى الجهة التدابير والسجلات المناسبة حتى يتمكن من إثبات الامتثال للقانون.

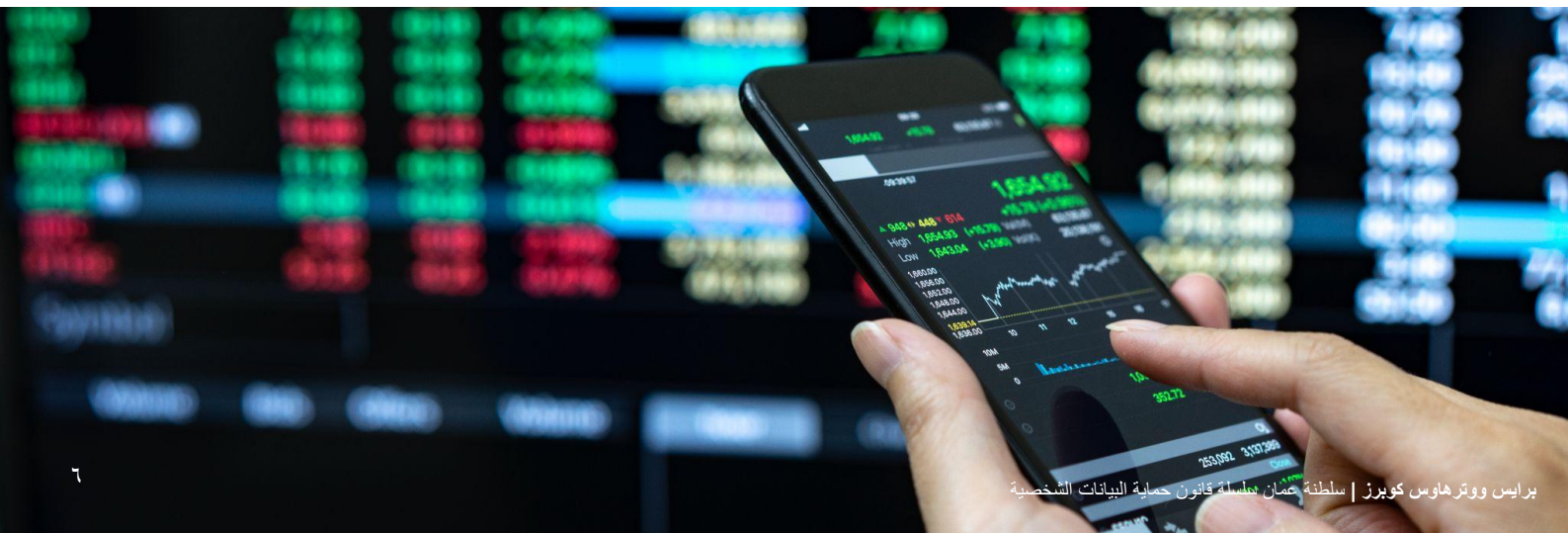

الأساس القانوني لمعالجة البيانات الشخصية

ينص القانون على **أساس قانوني واحد فقط** لمعالجة البيانات الشخصية - الموافقة الصريحة لصاحب البيانات الشخصية.

ومع ذلك، ينص القانون على عدد من الحالات التي لا تنطبق فيها أحكام القانون (بما في ذلك شرط الموافقة الكتابية الصريحة):

الاستثناءات (بموجب المادة ٣ من القانون)

- حماية الأمن الوطني أو المصلحة العامة.
- تنفيذ وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة للاختصاصات المقررة لها قانوناً[٤].
- تنفيذ التزام قانوني ملقى على عاتق المتحكم بموجب أي قانون أو حكم أو قرار محكمة.
- حماية المصالح الاقتصادية والمالية للدولة.
- حماية المصلحة الحيوية لأصحاب البيانات.
- كشف او منع أي جريمة جزائية بناء على طلب رسمي مكتوب من جهات التحقيق.
- تنفيذ عقد يكون صاحب البيانات طرفًا فيه.
- إذا كانت المعالجة في إطار شخصي أو أسري.
- أغراض البحوث التاريخية أو الإحصائية أو العلمية أو الأدبية أو الاقتصادية من قبل الجهات المصرح لها القيام بهذه الأعمال، بشرط عدم استخدام أي إشارة تتعلق بصاحب البيانات الشخصية فيما تنشره من بحوث والإحصائيات، لضمان عدم نسب البيانات الشخصية الى شخص طبيعي معرف، او قابل للتعريف.
- إذا كانت البيانات متاحة للجمهور وبما لا يخالف أحكام القانون.

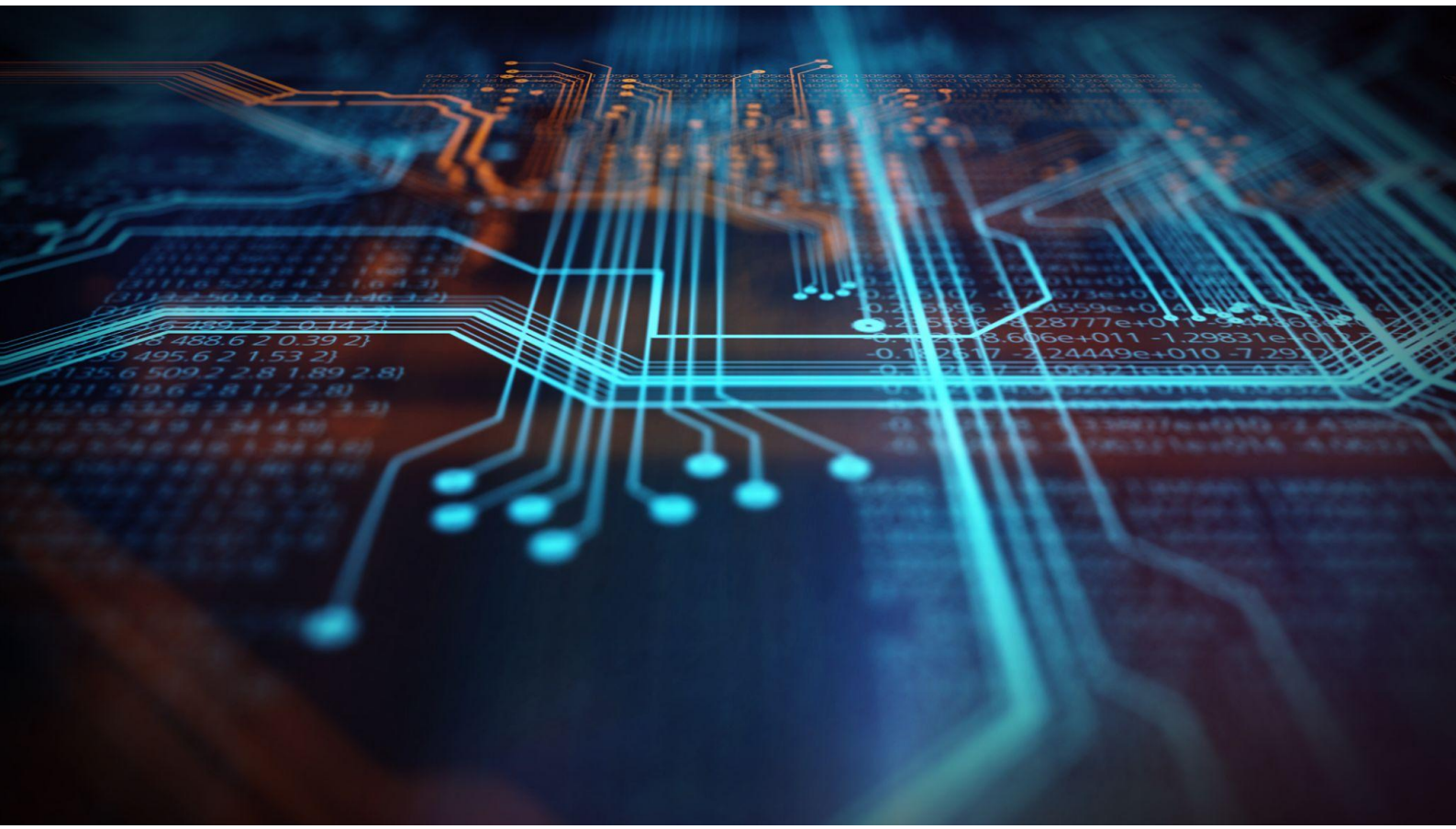

[٤] في أبريل ٢٠٢٤ أصدرت الوزارة سياسة حماية البيانات الشخصية لوحدات الجهاز الإداري للدولة. يجب على هذه الوحدات معالجة البيانات الشخصية وفقًا لهذه السياسة.

حقوق أصحاب البيانات الشخصية

يمنح القانون أصحاب البيانات الشخصية حقوقًا معينة فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية. يجب على المتحكم تمكين أصحاب البيانات من ممارسة جميع هذه الحقوق بشكل فعال.

الرقم	حقوق أصحاب البيانات	وصف الحق	مواد القانون
1	الحق في الحصول على المعلومات	يحق لأصحاب البيانات أن يتم إبلاغهم بالغرض من معالجة بياناتهم الشخصية، وكذلك حول الجوانب الأخرى لهذه المعالجة (كما هو محدد في المادة ١٤ من القانون).	المادة ١٤
2	الحق في الوصول إلى البيانات الشخصية	يحق لأصحاب البيانات الوصول إلى البيانات الشخصية التي تتم معالجتها بواسطة المتحكم.	المادة ١٤ (ه)
3	الحق في إلغاء الموافقة	يحق لأصحاب البيانات إلغاء موافقتهم على معالجة بياناتهم الشخصية.	المادة ١١ (أ)
4	الحق في طلب تعديل البيانات الشخصية	يحق لأصحاب البيانات إلغاء موافقتهم على معالجة بياناتهم الشخصية.	المادة ١١ (ب)
5	الحق في حجب البيانات الشخصية	يحق لأصحاب البيانات أن يطلبوا من المتحكم حجب بياناتهم الشخصية، وبالتالي تقييد معالجتها.	المادة ١١ (ب)
6	الحق في الحصول على نسخة من البيانات الشخصية	يحق لأصحاب البيانات الحصول على نسخة من بياناتهم الشخصية التي تتم معالجتها.	المادة ١١ (ج)
7	الحق في نقل البيانات الشخصية	يحق لأصحاب البيانات أن يطلبوا من المتحكم نقل بياناتهم الشخصية إلى متحكم آخر.	المادة ١١ (د)
8	الحق في محو البيانات الشخصية	يحق لأصحاب البيانات طلب مسح بياناتهم الشخصية ما لم تكن هذه المعالجة ضرورية لأغراض حفظ السجلات أو التوثيق الوطنية.	المادة ١١ (ه)
9	الحق في الأخطار	يحق لأصحاب البيانات أن يتم إخطارهم بأي اختراق أو انتهاك فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية والإجراءات المتخذة في هذا الشأن.	المادة ١١ (و)

توجد التفاصيل عن متطلبات القانون في اللائحة التنفيذية له. يرجى الاطلاع على ملخص اللائحة التنفيذية في الجزء الثاني من سلسلة قانون حماية البيانات الشخصية في عمان.

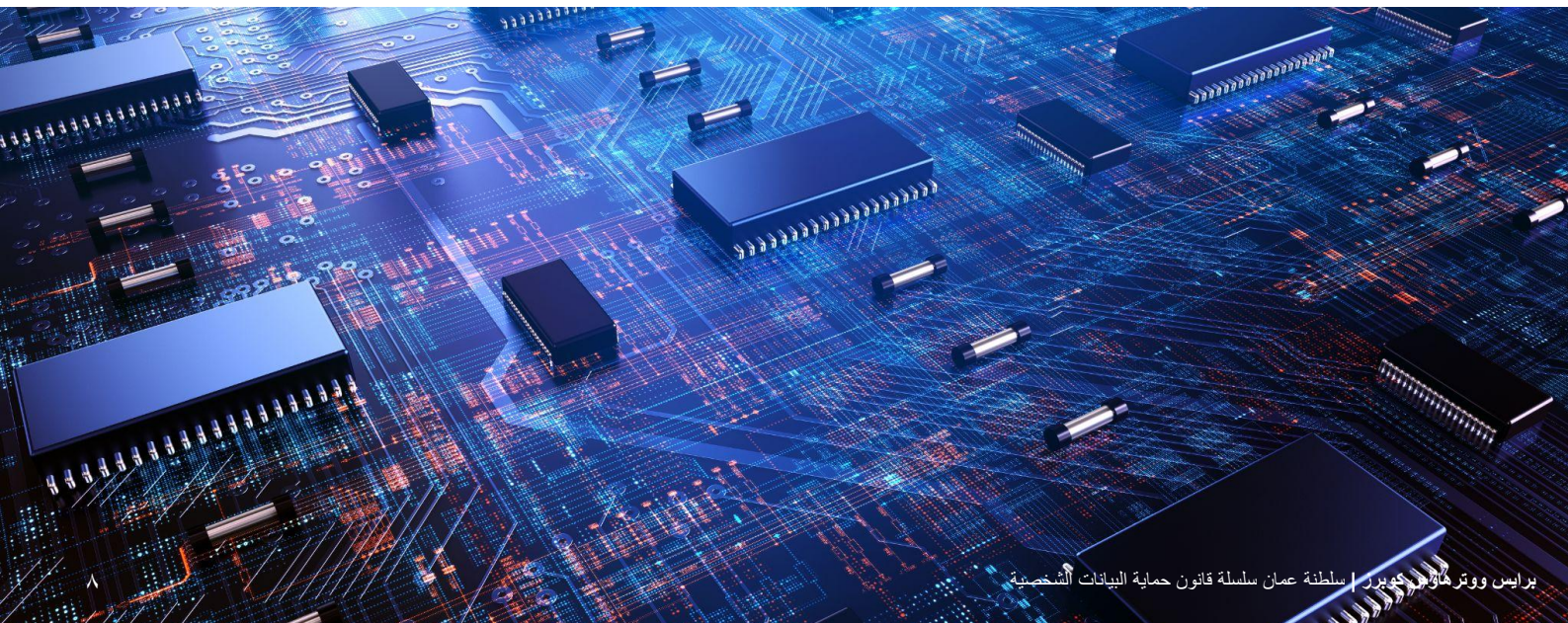

التواصل معنا

يرجى التواصل معنا لمناقشة كيف يمكن لشركة بي دبليو سي الشرق الأوسط المساعدة في تنفيذ برنامج حماية البيانات الشخصية لديكم.

فيل ميني
مدير تنفيذي في فريق الثقة الرقمية والأمن السيبراني
+971 56 369 7736
phil.mennie@pwc.com

نياز محمد
مدير تنفيذي في فريق الثقة الرقمية
+968 9942 9679
nayaz.mohammed@pwc.com
linkedin.com/in/nayaz-mohamed-37aa966/

ريتشارد تشودزينسكي
مدير الفريق القانوني في فريق الثقة الرقمية والأمن السيبراني
+971 56 417 6591
richard.chudzynski@pwc.com
linkedin.com/in/richardchudzynski

عبدالله البصيدي
مدير في فريق الثقة الرقمية
+968 7911 2217
abdullah.albusaidi@pwc.com
linkedin.com/in/abdullah-albusaidi/

شكراً لكم

تأسست شركة برايس ووترهاوس كوبرز في الشرق الأوسط منذ ٤٠ عاماً، ولديها ٢٢ مكتباً في ١٢ دولة. باعتبارنا مجتمعًا من الخبراء الذين يضمون ٨٠٠٠ شخص في جميع أنحاء المنطقة، فإننا نجمع المزيج الصحيح من الأشخاص والتكنولوجيا وقدرات الخبراء بدءًا من الإستراتيجية ومرورًا بالاستشارات والاستشارات إلى خدمات الضرائب والضمان، لحل التحديات الأكثر إلحاحًا في المنطقة (www.pwc.com/me)

تشير شركة برايس ووترهاوس كوبرز إلى شبكة برايس ووترهاوس كوبرز و/أو واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، والتي تعتبر كل منها كيانًا قانونيًا منفصلاً. يرجى الاطلاع على www.pwc.com/structure لمزيد من التفاصيل.

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٤ لشركة بي دبليو سي الشرق الأوسط